ENVIRONMENT OF PEACE

ENVIRONMENT OF PEACE

الأمن في حقبة جديدة من المخاطر

مُلخَّص تنفيذي

وراء العناوين الإخباريّة عن الحرب في أوروبا وتوابع جائحة كوفيد19-، ينجرّ عالمنا نحو ثقب أسود لأزمتَيْن متفاقمتَيْن في مجالي الأمن والبيئة. وتستمر مؤشرات انعدام الأمن في الارتفاع بينما تستمر مؤشرات السلامة البيئيّة في الانخفاض. إنّه مزيجٌ سامٌ ومُتعمِّقٌ ومُدَمِّرٌ؛ والمؤسّسات التي لديها السلطة لإيجاد الحلول، بما فيها الحكومات، تستيقظ من غفلتها ببطءٍ شديد جداً.

من حيث الأمن، هناك ازدياد في اندلاع النزاعات وأعداد القتلى والمُشرَّدين — وهي نزعة موجودة من قَبْل الغزو الروسيّ لأوكرانيا بأمد بعيد. إنّ الإنفاق على الأسلحة والقوات العسكريّة آخذ في الارتفاع؛ ويبدو أنّ استعمال الأسلحة النوويّة لم يعد غير وارد كما كان في السابق. من حيث البيئة، تشتمل مظاهر الانحدار على ازدياد الأحوال الجويّة القاسية، وارتفاع مستوى البحار، ومعوّقات توفر المياه، وتضاؤل أعداد الثديّات والحشرات المُلقِّحة، والتلوث البلاستيكيّ، والشعاب المرجانيّة المُشرفة على الفناء، وانحسار الغابات.

يَعرِض الأفق الأمنيّ المُكفهر طبقةً من المخاطر في وجه السلام؛ أما التدهور البيئيّ فيضيف طبقة ثانية. والتفاعل بين التوجّهين يُنتج مجموعةَ مخاطر ثالثة أكثر تعقيداً، لم يزل الجنس البشريّ في أوائل مراحل فهم مستوى جسامتها.

لكن من الواضح أنّ الأزمتين تتفاعلان بالفعل. فالدول التي تواجه أعلى المستويات من التهديد الإيكولوجي هي الدول التي يُحتمل أن يكون فيها السلام في أضعف حالاته حسب الإحصائيات. وهي تميل أيضاً إلى الاتّسام بالهشاشة وتدنّي القدرة على المرونيّة.* وفي أغلب الأحوال، لم تفعل تلك

* تُعرَّف الهشاشة بأنّها "مزيج من التعرّض للمخاطر وقلة قدرة الدولة و/أو الأنظمة و/أو المجتمعات على التكيّف لإدارة تلك المخاطر أو استيعابها أو تخفيف وطئتها" (مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

خفض انعدام الأمن والنزاعات في هذه الحقبة الجديدة من المخاطر يعني تغيير طريقة تفكيرنا في السلام تغييراً جوهرياً.

الدول الكثير لتتسبب في الأزمة البيئيّة العالميّة، لكنها تتحمّل عبء توابعها. يقع نصف عمليات الأمم المُتحدّة الحالية لحفظ السلام في دولٍ هي الأكثر عرضةً لتأثيرات التغيّر المناخيّ. وهذه الارتباطات ليست مجرد مصادفات.

هذه هي نقط دخول مبادرة بيئة السلام.

لا ينبغي للصلة بين السلامة البيئيّة والسلام ورفاهية الإنسان أن تكون مُثيرة للجدل والخلاف. منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنيّ بالبيئة البشريّة في عام 1972 في ستوكهولم، أدركت الدول أنّ السلامة الإيكولوجيّة أساسيّة جداً للتنمية البشريّة. عند اتفاق الحكومات على أهداف التنمية المُستدامة في عام 2015، أعلنت الحكومات أنّه: "لا تنمية مُستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مُستدامة." وفي عام 2021، اعترف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المُتحدة رسمياً بالبيئة الصحيّة كحقٍ من حقوق الإنسان الأساسيّة.

مع ذلك، فبيئتنا تتدهور بسرعة. ومع أنّ كل الحكومات تدرك حدوث التغيّر المناخيّ والتدهور البيئيّ الأوسع، وبعضها أحرز تقدّماً في قضايا مثل التلوث واجتثاث الغابات، فهي تخفق معاً في التعامل مع العوامل المُحرِّكة الرئيسيّة بقدر من الاستعجال. ومن بين التأثيرات الأخرى، يزيد تدهور البيئة الطبيعيّة من احتمال انتشار الأمراض وانتقالها من الحيوانات البريّة إلى البشر. ولقد أظهرت السنتان الماضيتان مدى فتك تلك الأمراض.

وفوق التأثيرات المُباشرة للتغيّر المناخيّ والأزمة البيئيّة الأوسع، فهما يساهمان في انعدام الأمن. وتُظهر الشواهد أنّهما غالباً ما يتسببان في التقلقل الاجتماعيّ والسياسيّ، الذي قد يتصّعد إلى العنف، إذا لم تُوضع له الحلول. إنّ النزاعات المُسلحة لا تلحق الأضرار بالبيئة فحسب، بل إنّها تُصعِّب من تحقيق الحكم البيئيّ الفعال أيضاً. والمواجهة والخلافات والنزاعات أيضاً تُعكِّر صفو الجو الدّوليّ المناسب للتوصّل إلى الاستجابات التعاونيّة للتحديات البيئيّة.

بسبب هذه الترابطات، تُعَدُّ فكرة الأمن التي تدفع هذا التقرير فكرة جامعة. إنّ وجهة النظر الدفاعيّة أو الحكوميّة التقليديّة تخبرنا بجزء من قصة الأمن وانعدام الأمن. أما مفهوم الأمن البشريّ الذي يُركِّز أكثر على الشعوب فيُخبرنا بجزء آخر. ومن أجل الوصول إلى عالم سالم وآمن بحق، علينا أن نُحسن فهم كلا الجزئين.

إذن، ما الذي يجب عمله؟

كما ستُظهر الشواهد، إنّ خفض انعدام الأمن والنزاعات في هذه الحقبة الجديدة من المخاطر يعني، كنقطة بداية، تغيير طريقة تفكيرنا في السلام تغييراً جوهرياً. في حال الجزء الخاص بالتدهور البيئيّ من مشكلة الأمن، يجب أن تكون استعادة السلامة البيئيّة جزءاً من الحل الأمنيّ. ويُشير ذلك أيضاً إلى الحاجة العارمة إلى تعاون أكثر طموحاً وأكثر فعالية بين الحكومات فيما يتعلق بالسلام والأمن على كل المستويات، من مستوى التصوّر حتى المستوى الميدانيّ؛ لأنّه من الواضح أنّ الحزم القوميّ لن يكون استجابة فعالة عندما تؤثِّر التهديدات في جميع البلاد. وربما لا يكون هناك مفر منها عند مواجهة مواقف خطيرة مثل غزو أوكرانيا، لكنها لا يُمكن أن تكون حلاً للأزمات المُتصاعدة الأوسع نطاقاً. على المدى البعيد، التعاون يفيد المصلحة الذاتيّة.

إن كان التعاون أحد مميزات الاستجابة الفعالة، فهناك ميزة أخرى وهي القابلية للتكيّف. سوف تتطوَّر الأزمات، وتخلق مخاطر وتأثيرات لا يُمكن معرفتها بالضبط. وسوف تتغيَّر استجابة الناس أيضاً. ويجب على صنّاع القرار التدخل والتعلّم من التجربة والتدخل مرة أخرى.

عندما تُؤثِّر التهديدات في جميع البلاد، لن يكون الحزم القومي استجابة فعالة. التعاون يفيد المصلحة الذاتيّة.

حالياً، تنفق الحكومات المال بطرق تؤجج انعدام الأمن بدلاً من معالجته. فالإعانات الماليّة التي تُموِّل الضرر البيئيّ بدعمها لنشاطات مثل استِخراج الوقود الأحفوريّ واستعماله، والصيد الجائر، واجتثاث الغابات تبلغ المليارات من الدولارات سنوياً. وفي ظل الصلة بين التدهور البيئيّ وانعدام الأمن ومخاطر النزاعات، يُمكن اعتبار تلك الإعانات أيضاً إعانات ماليّة للنزاعات. وبالنظر إليها عبر هذه العدسة، فإنّ الحكمة من الاستمرار فيها تبدو مُريبة على نحوٍ مُضاعف.

في الوقت ذاته، تخفق أغنى دول العالم بشكل فاضح في توليد التمويل الدّوليّ اللازم لمعالجة التغيّر المناخيّ وفقدان التنوّع البيولوجيّ — مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن ومخاطر النزاعات. وزيادة على ذلك، الأموال المُخصَّصة لمُساعدة التّكيُّف مع التدهور البيئيّ وبناء المرونيّة لا تُصرَف في المناطق الأكثر احتياجاً؛ فأكثر الدول هشاشة، التي هي بأمس الحاجة بطبيعة الحال، تحصل فقط على جزء واحد من ثمانين جزء للفرد الواحد من التمويل المناخيّ الذي يتدفق إلى الدول غير الهشة.

تُتيح المرونيّة للمجتمعات والدول فرصة الصمود بعد الصدمات بدون اللجوء إلى النزاعات، وفرصة إعادة البناء بسرعة في أعقابها. وهي أساسيّة للأمن بجميع أشكاله. إلا أنّ الأزمات الأمنيّة والبيئيّة تُقوِّض المرونيّة.

إنّ محاربة مواطن الضعف وبناء المرونيّة ضد الصدمات المُناخيّة سوف يُوفِّران أيضاً حائلاً ضد التهديدات غير المُتعلقة بالمناخ. في عام 2010، ساهمت موجة حراريّة أجَّجها التغيّر المناخيّ في اندلاع الربيع العربيّ، عبر هلاك محصول الحبوب في روسيا والارتفاع اللاحق في أسعار الخبز. في عام 2022، من المُرجَّح أن ينخفض محصول الحبوب الروسيّة والأوكرانيّة انخفاضاً كبيراً على غير العادة، وهو احتمال يدفع الأسعار العالميّة بالفعل لترتفع إلى مستوى خطير مرة أخرى. سبب مختلف، خطر مشابه؛ من شأن زيادة المرونيّة أن تقي من كليهما.

يُمكن للمرونيّة أن تُحسِّن من المخاطر التي يُشكِّلها التدهور البيئيّ، لكنّها ليس بوسعها معالجة الأسباب. إنّ إيقافَ التدهور البيئيّ ثم عكسَهُ يشمل إجراء عمليات انتقال في جوانب كثيرة من جوانب المجتمع بخطى غير مسبوقة ونطاق غير مسبوق. لكن عمليات الانتقال يُمكن أن تُحطِّم المجتمعات وتُشرِّدها. عبر العالم، وخاصة في جنوبي الكرة الأرضيّة، أدت مبادرات الوقود البيولوجيّ والطاقة المائيّة والمحافظة على الطبيعة والتكيّف المناخيّ - التي يتم تصوّرها غالباً بنوايا حسنة - إلى تأجيج انعدام الأمن والنزاعات على الدوام. وكثيراً ما تخفق بسببها. والآن، الأزمة البيئيّة أكبر بكثير ولن تفسح المجال للإخفاق؛ لذلك، يجب أن تنجح عمليات الانتقال الضرورية التي لا تُحصى في مجال الطّاقة والنقل والمواصلات والصناعة والأهم من ذلك كله في مجال استعمال الأراضي. ويعني ذلك شمل المجتمعات بشكل فاعل في تصميمها وتنفيذها من أجل تحقيق الانتقالات العادلة والسلميّة، التي يُرجَّح عندئذ أن يُكتب لها النجاح.

ستكون طبيعة الحكومات وعلاقتها بمواطنيها أيضاً عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات الصائبة. إنّ ارتفاع شأن المستبدِّين والشعبيّين مؤخراً لم يكن في مصلحة الأمن أو البيئة ولقد قوَّد مرونيّة المؤسسات العالميّة التي تُسهِّل التعاون بين القضيتين. ستكون مُعالجة المشكلات المُعقَّدة المُشتركة أسهل بكثير في عالم تتعامل فيه الحكومات باحترام مع مواطنيها ومع بعضها، وتشمل مواطنيها في صنع القرارات، وتؤسس سياساتها على الشواهد.

كما نعرض في هذا التقرير، هناك أمثلة حقيقية على الأمل يُمكن الاستفادة منها. في نظام الأمم المُتحدة، على المستوى الإقليميّ وداخل الدول، يتم التعامل مع الروابط بين التدهور البيئيّ وانعدام الأمن بجدية أكثر في بعض الأماكن. ومعظم الحكومات منفتحة على التعاون في تلك القضايا، وفي بعض الحالات تسعى لتحقيق ذلك التعاون. وتنشط المنظمات غير الحكوميّة في بناء السلام من خلال التحسين البيئيّ. تلك الأمثلة نماذج يُمكن زيادة حجمها بشرط توفر الرؤية والإرادة.

نختتم بعرض سلسلة من ست توصيات للعمل وبمجموعة من خمسة مبادئ لإرشادها. وتشمل المبادئ التعاون والقابلية للتكيّف، اللذين يُعتبران الشيء المنطقي في وجه مشهد المخاطر الآخذ في التغيّر بشكل غير مُتوقَّع. وكذلك مبدأ الشمول أيضاً، لأنّ الحلول التي يُساهم فيها جميع الأطراف هي الأكثر نجاحاً على الأرجح. ويجب أن تُراعي الحلول حقيقة أنّ المشكلة مُلحة ومُتجذّرة، مما يعني أنّ العمل يجب أن يبدأ فوراً على أن تُرشده رؤية بعيدة المدى.

بعض توصياتنا للعمل تخُصّ نظام الأمم المُتحدة، ويستهدف بعضها الحكومات الوطنيّة، ويرتبط بعضها بالقطاع الخاص والمجتمع المدنيّ والقطاعات الأخرى. ومع أنّ بوسع أنواع كثيرة من الهيئات أن تتولى دوراً، ويجب عليها أن تتولى دوراً، فإنّ الحكومات محوريّة جداً بسبب سلطتها الفريدة كجهات تشريعيّة تضع القواعد وتُخصِّص الموارد. يُمكن أيضاً للحكومات أن تسنّ التغيير بسرعة؛ فالوقت قصير بلا شك. يعرض الفصل رقم 5 التوصيات بالتفصيل، لكنها باختصار:

1. **تناول الأزمات المتصلة بحلول مُشتركة.** تحديد وتنفيذ الإجراءات التي تبني كلاً من السلام والسلامة البيئيّة.
2. **الاستثمار في التأهّب والمرونيّة.** بناء القدرات للكشف عن الإشارات الدالة على التهديدات المُتنامية وتهدئة التوترات.
3. **تمويل السلام، لا المخاطر.** تلبية التزامات التمويل الدّوليّة، وضمان وصول التمويل إلى المجتمعات الأكثر هشاشة وإنهاء الإعانات الماليّة للنزاعات.
4. **تحقيق انتقال عادِل سِلْمِي.** تقييم النتائج السلبيّة المُحتملة للإجراءات المناصرة للبيئة ومعالجتها قبل التنفيذ.
5. **تعمُّد الشمول.** شمل الجماعات المُهمَّشة بالكامل في صنع القرارات ومشاركة الفوائد.
6. **البحوث والتعليم والتبليغ.** فهم المخاطر ونقلها وبناء التعاون من خلال التعليم.

في ظل توفر الإرادة، يُمكن تنفيذ جميع التوصيات في غضون بضع سنوات. ونحن نحثّ الحكومات والمجتمعات والمؤسسات الأخرى التي تصنع القرارات على الالتزام بذلك. إنّ الأزمات النشطة كتلك التي تتكشف فصولها في أوكرانيا قد تلفت الانتباه طيلة فترة اشتعالها لكن التدهور البيئيّ سوف يستمر إلى أن تتصرّف الحكومات وتُقدِم على إنهائه، كما هو حال خلق المخاطر المُعقَّدة عبر التفاعل بين الأزمتين المُتشابهتين.

يسير الأمن والسلامة البيئيّة كلاهما في الاتجاه الخاطئ، تجاه الإضرار بجميع الدول ومصلحتنا العامة الجماعيّة. إنّه موقف مُتبادل الضرر يستحق حلاً مُتبادل المنفعة.

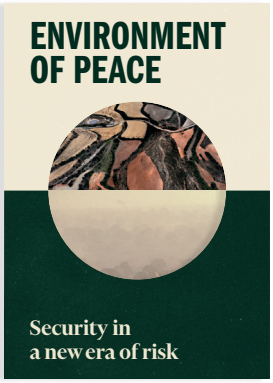

اقرأ التقرير الكامل:
www.environmentofpeace.org